

جدول (١٥):ملخص الدين العام المحلى
عند مستويات تجميعية مختلفة ^{١/}

(مليون جنيه)

	بيان سنوى			بيان سنوى				
	يوليو-٢٠*	ديسمبر-١٩	سبتمبر-١٩	يوليو-١٩	يوليو-١٨	يوليو-١٧	يوليو-١٦	يوليو-١٥
إجمالي الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة ^{١/٢}	٣,٩٨٩,٦٨٨ (٣.٥)	٣,٨٦٠,٨٨٣ (٣.٨)	٣,٧٠٩,٢٤٦ (٢.٨)	٣,٨٥٦,٢١٥ (١١.١)	٣,٤٧٠,٩٦٨ (١١.١)	٣,١٢٤,١٠٠ (٢١.٥)	٢,٥٧٠,٨٤٣ (٢٣.٤)	٢,٠٨٢,٦٢٥ (٢٢.٧)
ودائع أجهزة الموازنة العامة ^{٣/}	٣٤٣,٠٩٢ (١٢.٥)	٣٠٤,٩١١ (٧.١)-	٢٨١,٣٤٩ (١٦.٧)-	٣٠٤,٩٠٨ (١٠.٥)-	٣٤٠,٥٠٠ (١٦.٧)-	٤٠٨,٩٣٦ (٤٢.٤)	٢٨٧,١٨٧ (٣١.٤)	٢١٨,٥٦١ (٣٥.٣)
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٣,٦٤٦,٥٩٦ (٢.٧)	٣,٥٥٥,٩٧٢ (٤.٩)	٣,٤٢٧,٨٩٧ (٤.٨)	٣,٥٥١,٣٠٧ (١٣.٤)	٣,١٣٠,٤٦٨ (١٥.٣)	٢,٧١٥,١٦٤ (١٨.٩)	٢,٢٨٣,٦٥٦ (٢٢.٥)	١,٨٦٤,٠٦٤ (٢١.٣)
إجمالي الدين المحلى للحكومة العامة ^{١/٤}	٤,٠٢٤,٩٢٣ (١٤.٨)	٣,٨٨٤,٠٩٣ (١٢.١)	٣,٧٥٨,٨٨٥ (١١.٤)	٣,٥٠٧,١٨٥ (٧.٦)	٣,٢٥٩,٣٧٨ (١٠.٥)	٢,٩٥٠,٨٦٧ (٢٢.٥)	٢,٤٠٩,٢٢٥ (٢٢.٥)	١,٩٦٦,٤٨٩ (٢٢.٦)
ودائع الحكومة العامة	٤١٣,٤٥٥ (١٤.٣)	٣٨١,٨٤٠ (٠.٣)-	٣٥٩,٠٤٧ (٨.١)-	٣٦١,٧٣٦ (٨.٧)-	٣٩٦,٣٨٦ (١٣.٩)-	٤٦٠,٥٦٤ (٤٣.١)	٣٢١,٩٢٤ (٣٨.١)	٢٣٣,٠٥٤ (٣٥.٧)
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٣,٦١١,٤٦٨ (١٤.٨)	٣,٥٠٢,٢٥٣ (١٣.٧)	٣,٣٩٩,٨٣٨ (١٤.٠)	٣,١٤٥,٤٤٩ (٩.٩)	٢,٨٦٢,٩٩٢ (١٥.٠)	٢,٤٩٠,٣٠٣ (١٩.٣)	٢,٠٨٧,٣٠١ (٢٠.٤)	١,٧٣٣,٤٣٥ (٢١.٠)
إجمالي الدين العام المحلى ^{١/٥}	٤,٢٦٧,٥٧٩ (١١.٤)	٤,١١٢,٤٥٣ (٦.٥)	٤,١٠٨,٤٩٩ (٩.٤)	٣,٨٢٩,١٤٨ (٤.٩)	٣,٦٤٨,٩٨٤ (١١.٣)	٣,٢٧٨,٣٥٩ (٣٢.٣)	٢,٤٧٨,٨٨٣ (٢٤.٥)	١,٩٩١,٢٤٧ (٢٠.٣)
الودائع ^{١/٦}	٦٢١,٤٣٦ (٦.٠)	٥٧٤,٠٠١ (٠.٥)-	٥٢٧,٩٦٥ (١١.٧)	٥٨٦,٣٢٩ (١٦.٨)	٥٠١,٩٦٩ (١٢.٤)-	٥٧٢,٨٦١ (٤٣.١)	٤٠٠,٢٨٢ (٣٩.٩)	٢٨٦,١٨١ (٣٧.٤)
صافى الدين العام المحلى	٣,٦٤٦,١٤٣ (١٢.٤)	٣,٥٣٨,٤٥٢ (٧.٧)	٣,٥٨٠,٥٣٤ (٩.٠)	٣,٢٤٢,٨١٩ (٣.٠)	٣,١٤٧,٠١٥ (١٦.٣)	٢,٧٠٥,٤٩٨ (٣٠.٢)	٢,٠٧٨,٦٠١ (٢١.٩)	١,٧٠٥,٠٦٦ (١٧.٩)
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي) ^{١/٧}								
إجمالي الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٦٨.٦%	٦٦.٣%	٦٣.٧%	٧٢.٥%	٧٨.٢%	٩٠.٠%	٩٤.٩%	٨٥.٢%
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٦٢.٧%	٦١.١%	٥٨.٩%	٦٦.٧%	٧٠.٥%	٧٨.٢%	٨٤.٣%	٧٦.٣%
إجمالي الدين المحلى للحكومة العامة	٦٩.٢%	٦٦.٧%	٦٤.٦%	٦٥.٩%	٧٣.٥%	٨٥.٠%	٨٨.٩%	٨٠.٥%
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٦٢.١%	٦٠.٢%	٥٨.٤%	٥٩.١%	٦٤.٥%	٧١.٨%	٧٧.٠%	٧٠.٩%
إجمالي الدين العام المحلى	٧٣.٣%	٧٠.٧%	٧٠.٦%	٧١.٩%	٨٢.٢%	٩٤.٥%	٩١.٥%	٨١.٥%
صافى الدين العام المحلى	٦٢.٦%	٦٠.٨%	٦١.٥%	٦٠.٩%	٧٠.٩%	٧٨.٠%	٧٦.٧%	٦٩.٨%

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

() معدل النمو عن العام السابق.

* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلى فى ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلى لثلاث مستويات تجميعية هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلى للمجمع للحكومة العامة، والدين العام المحلى المجمع. يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى. أما عن الدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع فى ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالى ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل فى إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومى، سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعى وبنك الإستثمار القومى، سندات صناديق التأمين الإجتماعى وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومى من صناديق التأمين الإجتماعى.

٥/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالي لتصبح ٥٣٢٢.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٥٢٥٠.٩ مليار جنيه. فى حين تم مراجعة الناتج المحلى الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى نحو ٥٨٢٠ مليار جنيه بدلاً من ٥٩٦٠.٩ مليار جنيه وذلك وفقاً لأخر أرقام منشورة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.